تعريف الدلالة :

يستدعي الولوج إلى الدلالة المرور بأهم المعاجم العربية

1- مادة "دلل" في معاجم اللغة:

يمثل الشكل المعجمي لأي لفظ في اللغة العربية الصبغة الأولى لهذا اللفظ في القاموس اللغوي، باعتبار دلالته الأولى، (فالحالة المعجمية للألفاظ تمثل الصورة الأساسية لمحيطها الدلالي)[1].ويعد القرآن الكريم قمة ما وصل إليه الخطاب اللغوي من فصاحة اللغة وجودة التعبير والدلالة عند العرب، ، فلا تبتعد دلالة لفظ (دل)، وما صيغ منه، في معاجم اللغة العربية المعروفة عن مفهومها في القرآن الكريم.

ولو أننا نبحث في المعاجم اللغوية عن مادة (دلل) واشتقاقاتها، فلم نجد أثرا لعِلم الدلالة (Semantics) بالمفهوم الاصطلاحي الحديث، لكننا نصل إلى المفهوم العام لهذا اللفظ.

فالدلالة لغة: من دلّه عليه وإليه دَلالة ودِلالة ودُلولة، والفتح أعلى[2]. يقال: دلّني على الطريق اهتديت إليه، وتدل على الارشاد الى الشيء والتعريف به ومن ذلك (دله على الطريق اي سدده اليه)[3] ,والمفعول: مدلول عليه وإليه، والدليل: ما يستدلّ به،والدَّليل: الدَّالُّ. وتدلّلت المرأة على زوجها دَلالاً: أظهرت الجرأة عليه في تغنُّج وتكسّر وشِكْل وملاحة، وكأنّها تخالفه، وليس بها خلاف، ويقال: ما دلّه عليّ. فالدالّ والدلّ قريب المعنى من الهدْي، وهما من السكينة والوقار في الهيئة والمنظر. والدلالة والدالّة ما تدلّ به على حميمك من الجرأة، ودلاّه بغرور: أوقعه فيما أراد من تغريره، وهو من إدلاء الدَّلْو، ودَلَوت بفلان إليك:

---

[1] فايز الداية، علم الدلالة العربي، دار الفكر، دمشق، 1985م: 41.

[2] ابن منظور:لسان العرب، مادة (دلل)، ج11:248-249.

[3] الزبيدي، تاج العروس في جواهر القاموس ج 28 :497 – 498

استشفعت به إليك، وتدلّى من الشجرة، كقوله، أي تدلّل. والدلالة هي الإرشاد، وما يقتضيه اللفظ عند إطلاقه، جمعها دلائل ودلالات. والدلالة: الأمارة، وهو بيّن الدَّلالة والدِّلالة[1].

ويشير "الفيروز أبادي" إلى المعنى ذاته للجذر (دلل)، فيقول: (... والدالة ما تدل به على حميمك، ودله عليه دلالة (ويثلثه) ودلولة فاندل: سدده إليه... وقد دلت تدل والدال كالهدي)[2].ولا يختلف هذا التعريف للدلالة، عن التصور الحديث للمصطلح العلمي (الدلالة) الذي يستنبط معناه مما نجده في أساليب الخطاب اللغوي القديم عن تلك الصورة المعجمية . ومن خلال هذا التصور المعجمي نلمس معاني الهدي والإرشاد والتسديد أي وجود مرشِد ومرشَد ووسيلة إرشاد وأمر مرشَد إليه. فتحصل الدلالة حين يتحقق الإرشاد واللسانيات الحديثة هذا التصور، بتعيين البّاث والمتقبل ووسيلة الإبلاغ والتواصل وشروطها، ثم المرجع المفهومي الذي تحيل عليه الرسالة الإبلاغية، وبناء على ذلك فالعمل المعجمي هو عمل دلالي.

وعند "الفراهيدي" معنى الجذر اللغوي (دلل) لم يتعدَّ الأشياء المادية إلى ما هو معنوي[3]. ولا يختلف معنى (دلل) عند الزمخشري (ت538هـ) إلا فيما يرد عليه ذلك الأصل من استعمال مجازي, فيكون (الدال على الخير كفاعله. ودلّ على الصراط ولي عليه على هذا دلائل. وتناصرت أدلة العقل, وأدلة السمع. واستدل به عليه)[4], فالجذر (دلل) عند الزمخشري يتسع في معناها ليشمل ما هو حقيقي وما هو مجازي في ما تدل عليه.

والمعنى الحقيقي للجذر عند ابن منظور يرمي إلى دلالة الإرشاد أو العلم بالطريق الذي يدل الناس ويهديهم، كما في قوله: (الدليل ما يستدل به، والدليل الدال. وقد دله على الطريق يدله دَُِلالة (بفتح الدال أو كسرها أو ضمها) والفتح أعلى، ... والدليل والدليلي الذي يدل)[5].

---

[1] الزبيدي، تاج العروس في جواهر القاموس، ج14 مادة (دلل):240-243.

[2] الفيروزآ بادي، القاموس المحيط (دلل)،ج3 :377.

[3] الفراهيدي، العين: ج8:8.

[4] الزمخشري، أساس البلاغة: 134.

[5] ابن منظور :لسان العرب، مادة (دلل)، ج11:248-249.

ويشرح "الزبيدي" (ت817هـ) لفظ "دل"، فيتقول (... وامرأة ذات دلّ أي شكل تدلّ به ... دللت بهذا الطريق دلالة عرفته، ودللت به أدل دلالة، ثم إن المراد بالتسديد إراءة الطريق، دل عليه يدله دلالة ودلولة فاندل على الطريق (سدده إليه).

وتجمع معاجم اللغة على أن الدلالة، تعني الهدي والإرشاد، فدله على الشيء وعليه أرشده وهداه[1].

وفي ذلك يقول "الجاحظ" (ت255هـ): (ومتى دَلّ الشيء على معنىً، فقد أخبرَ عنه وإن كان صامتاً، وأشارَ إليه وإن كان ساكناً)[2]. والدلالة عامّة في كلّ ما يوصِل إلى المدلول,وهي بهذا المعنى لا تختصّ باللغة فقط. و قبل بتحديد مفهوم (الدلالة) عند القدماء والمحدثين لابد ّمن التفرقة بينه وبين مصطلح (المعنى)، فالدلالة هي مجموع المعاني اللغويّة التي يتضمّنها اللفظ، وهي وسيلة الوصول إلى المعنى فبها يومَأ إلى مفهوم اللفظ. أمّا المعنى فواحد من المفاهيم الدلالية التي يشير إليها اللفظ لذا تعدّ الدلالة أوسع من المعنى وأشمل[3].

---

[1] منقور عبد الجليل، علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، د ط: 23 – 25.

[2] الجاحظ أبو عثمان عمرو بحر الجاحظ (ت255هـ)، البيان والتبيين، تح: عبد السلام محمد هارون، مؤسسة الخانجي، ط3، مطبعة السعادة، القاهرة، (د.ت): 1/81.82.

[3] ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية (النظرية اللسانية)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1982م: 141.

2 مفهوم مصطلح "الدلالة":

إن البحث عن المصطلح في التراث المعرفي العربي القديم، قد لا يضيف للدرس اللغوي الحديث شيئاً جديدا ذا إلا أنه يحيلنا إلى التاريخ الأول لميلاد المصطلح ويطلعنا على المناخ العام الذي دارت حوله موضوعات "الدراسة" في طورها البدائي، وقد يتطور مفهوم المصطلح فينتقل مفهومه من حقل دلالي معين، إلى حقل دلالي آخر وفق أسس التطور الدلالي الذي يطرأ للمفردة –عبر مسارها التاريخي– على بنية اللغة وعناصرها المتجدد، وفي أثناء البحث عن الأصل الأول لصيغة المصطلح ودلالته قد يضيع الباحث جهده سدى.

أمر معروف في مجال المعاني اللغوية والاصطلاحية أن هناك علاقة بين المدلولين اللغوي والاصطلاحي، حيث تعتمد الثانية على الأولى وتستمد منها مقوماتها, فيدعو الحديث عن المصطلح إلى تحديد المفهوم اللغوي الأول لهذا المصطلح، لأن المعنى العلمي المجرد في الدرس اللساني الحديث يحيلنا إليه الوضع اللغوي الذي تصالح عليه أهل اللغة قديماً، (فالمصطلح يتشكل مع نمو الاهتمام في أبواب العلم وبالاحتكاك الثقافي)[1].

ويعرّف علم الدلالة أو (semantics)[2] بأنه علم أو نظرية المعاني، وإن هناك علاقة وطيدة للدراسات الصوتية والصرفية والنحوية بعلم الدلالة ويعد غايتَها, إذ لا يكاد علم يخلو من الجوانب الدلالية فيه[3]. ويطلق عليه أيضاً بعض الباحثين "علم المعنى"، والظاهر أن تعريفات علم الدلالة تتفق في أنه علم لغوي حديث، يبحث في الدلالة اللغوية، ويلتزم فيها حدود النظام اللغوي والعلامات اللغوية، من دون سواها، وأن مجاله دراسة المعنى اللغوي على صعيد المفردات والتراكيب[4].

---

[1] فايز الداية: علم الدلالة العربي: 77.

[2] عبد السلام المسدي: مقدمة في علم المصطلح: الدار العربية للكتاب، 1984م: 118، 185.

[3] مجيد الماشطة، علم الدلالة، اف آر بالمر، تر: الجامعة المستنصرية، بغداد، 1985م: 8.

[4] عبد القادر سلامي: التفكير الدلالي عند العرب، دراسة تأصيلية (مستل من الإنترنيت www.diwanalarab.com).

ويقال فيه أيضاً أنه: فرع من علم اللغة وأحد أهم مستوياتها يَتناول نظريةَ المعنى،ويتجاوز معنى المفردات[1], أو العلم الذي يدرس المعنى .

أو ذلك الفرع من علم اللغة الذي يتناول نظرية المعنى أو ذلك الفرع الذي يدرس الشروط الواجب توافرها في الرمز حتى يكون قادرا على حمل المعنى[2]

وقد أشار ابنُ جني الى أن الرمز الذي يحمل المعنى أوسع من المفردات اللغوية، فهو يشمل أيضا العلامات المختلفةِ من خطوطٍ وإشاراتٍ باليد أو إيماءاتٍ وغيرها، قائلا: (ربَّ إشارة أبلغ من عبارة)[3].

وفي دراسة المعنى يقول بيار جيرو: (هي القضية التي يتم خلالها ربط الشيء والكائن والمفهوم والحدث بعلامة قابلة لأن توحي بها: فالغمامة علامة المطر، وتقطيب الحاجب علامة الارتباك والغضب، ونباح الكلب علامة غضبه، وكلمة حصان علامة الانتماء إلى فصيلة الحيوان)[4]. فالعلامة هي منبه أو مثير يدفع بدوره الجسد إلى الانفعال مما يؤدي إلى بروز صورة ذاكرية لمثير آخر[5].

وعدّ العالم اللغوي: "دي سوسير" اللغة نظاماً من العلامات (System Of Sign) التي تعبّر عن الأفكار، وقد أشار إلى أنّها اللغة واحدةٌ من هذه الرموز، كما شبّهها بنظام الكتابة، وبلغة فاقدي السمع والنطق، وبالطقوس الرمزية أو العلامات العسكرية، غير أنّه عدّ اللغة أهمّها جميعا[6]، فاللغة أعمّ وأشمل من غيرها من العلامات، فهي التي تتحقّق

---

[1] فوزي عيسى:علم الدلالة النظرية والتطبيق،دار المعرفة الجامعية، ط1، 2008، ص11

[2] مختار عمر،علم الدلالة,ص11

[3] أبو الفتح عثمان بن جنّيّ (ت392ه)،الخصائص، تح: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، (د.ت): 80/1، أحمد سليمان ياقوت الدرس الدلالي في خصائص ابن جني، ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989م: 4.

[4] بيار جيرو، علم الدلالة، تر: أنطوان أبو زيد، منشورات عويدات، بيروت، 1986م: 15.

[5] نفسه:16.

[6] فردينان دي سوسير: علم اللغة العام، ، تر: يؤيل يوسف عزيز، مراجعة النص العربي، مالك يوسف المطلبي، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل 1988م: 34، وينظر، الدلالة في البنية العربية

دَلالتها على مستويين، في حين لا تنتج العلامات الأخرى سوى بعد دلالي واحد، فقد يكون بعداً إشارياً، بلا دَلالة القول، مثل: التحيّات، أو يكون بُعداً في دَلالة القول بلا بعد إشاري، مثل: أنماط التعبير الفنّي، أمّا اللغة فتجمع بين دَلالة العلامات المفردة ودَلالة القول في آن واحد[1]. وقد بين أعلام الفكر العربي القدماء تميّزَ اللغة عن جميع أنواع العلامة، لان اللغة تتميز بصفة التولّد والانتشار إلى حدّ الاستيعاب والشُمول[2].

وعند "أبي هلال العسكري" الدلالة في الاصطلاح هي كل ما يمكن أن يستدل به, قَصَدَ فاعله ذلك, أو لم يقصد[3]. وذهب الشريف الجرجاني (ت816هـ) إلى أن الدلالة (كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر, والشيء الأول هو الدال, والثاني هو المدلول وكيفية دلالة اللفظ على المعنى باصطلاح علماء الأصول محصورة في عبارة النص وإشارة النص ودلالة النص واقتضاء النص, ووجه ضبطه إن الحكم المستفاد من النظم, إما أن يكون ثابتاً بنفس النظم أو لا, فالأول أن يكون النظم مسوقاً له, فهو العبارة, وإلاّ فالإشارة, والثاني: إن كان الحكم مفهوماً من اللفظ لغة فهو الدلالة, أو شرعاً فهو الاقتضاء, فدلالة النص عبارة عما ثبت بمعنى النص لغةً لا اجتهاداً)[4].

ومما سبق نخلص إلى أن علم الدلالة يبحث في كل ما يقوم مقام العلامة أو الرمز سواء أكان لغوياً أم غير لغوي, ويبحث خاصة في المعنى اللغوي في ميدان الدراسة اللغوية[5]. وأن تشعب نمو المجالات المنهجية لعلم الدلالة الحديث جعله المركز في كل بحث لغوي مما لا ينفصل عن نظرية الإدراك وفلسفة المعنى[6]. وبذلك أصبح مجال علم الدلالة أوسع من غيره في العلوم الأخرى, لأنَّ الغاية من الدراسة اللغوية هي استنباط المعنى في

---

[1] سيزا قاسم ونصر حامد أبو زيد: مدخل إلى السيموطيقا (مقالات مترجمة) بإشراف، دار إلياس العصرية للطباعة والنشر، القاهرة، 1986م: 27/2.

[2] عبد السلام المسدي: التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، ليبيا– تونس، 1981م: 324.

[3] أبو هلال العسكري: الفروق اللغوية، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1973م: 52.

[4] الشريف الجرجاني: التعريفات، أبو الحسن علي بن محمد، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، 1986م: 86.

[5] كلود جرمان وريمون لوبلان: علم الدلالة، تر: نور الهدى لوشن، دار الفاضل، دمشق، 1994م:6

[6] عبد السلام المسدي: قاموس اللسانيات: 21 – 22.

جميع المستويات اللغوية من الصوتي إلى الصرفي إلى التركيبي ومنه إلى السياق وظروف المقام الاجتماعية والثقافية المتوفرة عند حديث المتكلم أو كتابته. وإذا كانت هذه الأمور حاملة للمعاني فإن موضوع علم الدلالة هو كل ما يقوم بدور العلامة أو الرمز، سواء أكان لغوياً[1] أم غير لغوي (شبه لغوي) تستعمل بموازاة الكلام[2].

ان العلاقة بين المعنى اللغوي للدلالة والمعنى الاصطلاحي لها, يمكن أن نلحظها في أن أصل الدلالة في اللغة الاستدلال على الطريق بالدليل فيكون اللفظ هو الدليل إلى المدلول أو الدال لأجل الوصول إلى الغاية المطلوبة,أو أن المعنى ينتج عن كيفية الاستدلال على المعنى باللفظ , وهو المعنى المطلوب, فتكون بذلك الدليل والدال والمدلول ووحَّد بينهم الفعل الدلالي, فالدلالة بذلك يمكن تصوّرها على أنها فعلٌ يوحدّ الدال والمدلول ونتاج هذا الفعل يكون في الدليل.

ويرجع فضل السبق في البحث الدلالي القديم إلى اللغويين والنحويين بالدرجة الأولى وأقدم الإشارات في ذلك إشارات (سيبويه) الدَلالية إلى عَلاقة الدال بالمدلول في (باب اللفظ للمعاني)[3] ، والذي هتم اهتماما بالغا ببنية الكلمة مامكّنه من التفرقة الدلاليّة بين أصناف الألفاظ، وأعطى الأهميّة الكبرى للمعنى الذي هو أحد مُكوِّنات الدَلالة.

---

[1] بيار جيرو: السيمياء: 19، 21.

[2] نفسه: 61، 66 – 67، وجيرو، علم الدلالة: 18.

[3] سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1983م: 24/1.

تناول علماء ومفكّرون من ميادين شتى، كالأصوليين والبلاغيين والفلاسفة والمناطقة والمفسّرين وعلماء النفس والاجتماع والاقتصاد، وغيرهم من العرب والهنود واليونان بالدراسة البحث الدلالي، ولم يكن مُقتصراً على اللغويين فقط، وكان لكل منهم منهجُه الخاصّ في تناول الألفاظ ودَلالالتها[1]. فظهر الاختلاف في تحديد الدلالة ومفاهيمها وطرائق دراستها من التعدّد في الطوائف الفكرية ومناهجها في الدراسة، ، فضلاً عن أنّ شمول الدلالة وتداخلها بالعلوم الإنسانية كافّة قد أدّى إلى اختلاف مفاهيمها[2]،

وعليه فإن دراسة الدلالة أو المعنى تعد من الدراسات اللغوية القديمة،على الرغم من أن علم الدلالة من أحدث الدِّراسات اللغوية ظهورًا، والتي جاءت مواكبة لتقدم الفكر الإنساني على مر العصور, إذ حظيت بالعناية عند كل من فلاسفة اليونان والهنود واللُّغويين العرب القُدامى، ثم غدت ذات ملامح خاصة محدَّدة في العصر الحديث حيث جنحت نحو العلم بمفهومه الخاص، له نظرياته وقضاياه ومسائله التي تُميزه عن سواه من العلوم اللغوية.

ولدراسة علاقة اللفظ بالمعنى المراد، وعلاقة اللفظ بالألفاظ المركبة للجملة، وبيان دلالة المركبات والصِّيغ المتنوعة لها، وإبراز أثر السياق في الكلام. أقام علماء اللغة "علم الدلالة"

نشأة علم الدلالة

[1] تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة للنشر، الدار البيضاء، 1979م: 240، وعاطف مدكور، علم اللغة بين التراث والمعاصرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1987م: 233.

[2] مطاع صفدي، نظرية الدلالة وتطبيقاتها، الفكر العربي المعاصر، مركز الإنماء القومي، بيروت، العدد: 19.18، 1982م: 43.

لم يكن استعمال كلمة (علم) في دراسة المعنى بدايةً (لمجرد المعنى, بل إلى تطوره بما سنسميه بعدئذٍ بعلم الدلالة التاريخي)[1], وفي الدراسة التي تقدم بها (ميشيل بريال) عام 1883 بعنوان "القوانين العقلية للغة: نبذة دلالية)[2] فقد برز المنحى التاريخي من التناول.

وفي عام 1897م جاءت الدراسة اللاحقة لـ (بريال) نفسه, التي حملت عنوان (دراسات في المعنى) نعدها ميلاداً للعلم الذي يبحث في القوانين والأنظمة التي تتحكم في المعنى, لكن, وهي التي ولدت معها تسمية (علم الدلالة) مسماه, لأن (بريال) قد واكتفى بدراسة ظاهرة المعنى ورصدها آنياً في فترة زمنية محددة,استبعد في دراسته تلك الجوانب التي تعنى بتتبع اللغة في مختلف مراحلها الزمنية, "فقد عالج دراسة المعنى بشكل علمي , وأوضح أن هذه الدراسة غير معنية بالدرجة الأولى بتغييرات المعنى من الناحية التاريخية"[3], ومنه أصبح العلم الذي يدرس المعنى بشكل منهجي منظم, وظهر ما يعرف بـ (علم الدلالة), أو (السيمانيتك) (Semantique). نظراً إلى ما يميزمصطلحات هذا الحقل اللغوي من اضطراب فان بعض المحدثين يتردد في إطلاق مصطلح (علم) على دراسة المعاني أو الدلالات، فيرون أن مستوى المفردات أو المعجم أو الدلالة هو المقصود من الدرس.

إن نموّ وتطور علم الدلالة الحديث واتساع مقارباته المنهجية جعل منه نقطة وسط في كلّ بحث لغوي ممّا لا ينفصل عن نظرية الإدراك الفلسفي وفلسفة المعنى, ولذلك فان علم الدلالة أوسع مجالاً من أيّ علم آخر يدرس المفردات أو المعجم أو المصطلح، ويشمل فروعا من البحث اللغوي منها ما له صلة بعلم صناعة المعاجم، الذي يعنى بالكلمات، كما نراها مسجلة في المعجم، ونسمي مؤلّف المعجم بصورة عامّة بالمعجمي. ومنها ما يتعلّق بالبحث في معاني الكلمات، ومصادرها، واختلافها في اللغة باختلاف العصور. ويسمّى هذا

---

[1] بالمر.ف.ر، علم الدلالة، تر: مجيد الماشطة، الجامعة المستنصرية، مطبعة العمال المركزية، بغداد، 1985: 3-4.

[2] منذر العياشي، اللسانيات والدلالة، مركز الإنماء الحضاري، ط1، 1991: 172.

[3] بالمر، علم الدلالة: 4.

الفرع بعلم المفردات أو التأصيل الاشتقاقي.وهو العلم الذي يبحث في إرساء المبادئ والأصول للدراسة المعجمية ولطرائقها، وع لم المصطلح والمصطلحية[1].

لقد أخذ مصطلح علم الدلالة (Sémantique) بالفرنسية أو (Semantics) بالإنجليزية من الأصل اليوناني (Sémantikos) أو (Semmaino) بمعنى: يعني ويدلّ، ومصدره كلمة (sema) أي دال. ولكنّ هذا المصطلح لم يحمل معناه العلمي الحديث إلاّ في كتاب "حياة الكلمات" لمؤلفه الفرنسي دارمستت (Darmestete) عام1887م، وفي كتاب "محاولة في علم الدلالة" للفرنسي (بريال) عام1897م، ويعتبر علم الدلالة، أو علم المعنى أحد أقسام اللسانيات، مع أنه لم يخرج عن الناحية التاريخية. وقد أشار الباحثون من بعد بريال إلى الناحية الاجتماعية والعوامل الخارجية المؤثرة في تطور المعنى[2]، ثمّ جاء المؤلفان الإنجليزيان أوغدن (C K–Ogden) وريتشاردز (Richards I A) فبحثا في كتابهما: (Meaning of Meaning) الذي صدر عام1923م، تطوّر المعنى من الناحيتين الاجتماعية والنفسية[3].

ومن بين البحوث التي عرفت بسعييها في تطوير الدرس الدلالي واستقلاله، ما كتبه (نيروب) (Nyrop) عام 1913م، وما تعرّض له دي سوسير(De Saussure) ، وما عمّقه دارسون تالون كفيرث (Firth)، وأولمان (Ullman)، ولاينز (Lyons)، و(بالمر) (Palmer)، وغريماس (Greimas)، وجيرو(Guiraud) , وغيرهم حتى أيامنا هذه مع الاعتراف بأنّ نشأة المصطلح الحديث (Sémantique) كانت من الفرنسية, ومنها انطلقت إلى اللغات الأخرى سريعا[4].

وظهرت المدرسة التوليديّة التحويليّة على يد اللساني (نوام تشومسكي)، الذي شكّل الأسس والمعطيات الأولى لهذه المدرسة التي تعنى بدراسة ما وراء اللغة، وتعنى بعلم التراكيب وصياغة الجمل، و مفهوم الأداء اللغوي الذي يُراد به الكلام الفعليّ.

---

[1] أحمد مختار عمر: علم الدلالة، دار العروبة، الكويت، 1982م 11.

[2] علاء عبد الأمير شهيد, الدلالة المعجمية والسياقية في كتب معاني القرآن, أطروحة دكتوراه,من الإنترنت.

[3] أحمد مختارعمر، علم الدلالة: 22.

[4] نفسه 23.

وتبحث في الأصول الحقيقية المكونة للغة عند الإنسان مؤكّدة أنه يمتلك القدرة اللغويّة على تأليف أعداد لا متناهية من الجُمل بما يُسمّى: الكفاية اللغوية وهي المُمارسة الفعليّة للمتكلّم عند صياغة الكلام مما يجسّد قدرته على تطبيق قواعد لُغته, وأثبتت أنّ في كلّ جملة: بِنية سطحية و يعكسها الأداء اللغوي، وبنية عميقة و تعكسها الكفاية اللغوية[1].

وأصبحت قضايا الدلالة ومباحثها لدى المحدثين علماً قائماً بنفسه يعرف بعلم دراسة المعنى[2]. وقد صار المعنى حيزا مهماً من علوم اللغة نتيجة التخصص في الدراسة يعرف بـ (علم الدلالة) وهو يشمل فرعين مهمين:

– المعاني المعجمية: يهتم ببيان معاني المفردات المعجمية

– المعاني النحوية يهتم ببيان معاني الجمل والعبارات أو العلاقات بين الوحدات اللغوية مثل الوحدات الصرفية والكلمات والجمل، وقد سماها بعضهم.

وكلاهما يؤدي وظيفة انتاج المعنى استنادا إلى مجموع العلاقات النحوية والصرفية والصوتية وبيان المعنى المعجمي، لبيان الدلالة[3].

لا يمكن فصل علم الدلالة عن علوم اللغة الأخرى، بل تشترك جميعها لتكون ما يسمى بالسياق اللغوي, فالفرع الثاني الذي يهتم ببيان معاني الجمل والعبارات يلتقي في كثير من جوانبه مع نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني، لكن الأخير يرى أن دلالة التركيب

---

[1] نوام جومسكي، البنى النحوية، تر: يوئيل يوسف عزيز، مراجعة: مجيد الماشطة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1987م: 19، وابن جني عالم العربية، حسام سعيد النعيمي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1990م: 163.

[2] جون لاينز، علم الدلالة، تر: مجيد عبد الحليم الماشطة، وحليم حسين فالح، وكاظم حسين باقر، مطبعة جامعة البصرة، البصرة، 1980م: 9، و أحمد مختارعمر، علم الدلالة: 11.

[3] أحمد مختارعمر، علم الدلالة: 13، 14.

في الجمل هي دلالة بلاغية أسلوبية, في حين ذهب بعض علماء اللغة المحدثين[1] إلى أن دراسة الكلمات وصورها لغرض معنوي يخدم الجمل والعبارات لا لذاتها.

أمّا بالنظر إلى ما توصّل إليه الغربيون فقد كان علم الدلالة في العالم العربي بطيء التطوّر قياساً, لأنّ الدارسين العرب ظلت جهودهم تحت ظلال القدماء، ينهلون من التُراث، ويقارنون بينه وبين ما جاء به علماء الغرب. وكانوا على قسمين:

بعضهم طغيان الرؤية التراثية، ودعا إلى الأخذ بالمفاهيم الغربيّة بعيداً عن عِلم الأوّلين الذي انتهى ولا جديد فيه[2].

وبعضهم يرفضُ ذلك ويدعو للنهل من علم القدماء، ويتفاخر بما قدموه للدراسات اللغوية العربية وفاءً لهم وعرفاناً جهودهم الدَلالية الأصيلة، لأنهم الجذور التي لا يمكن استئصالُها. و قد سعوا . وهم الغالبية إلى تسخير التراث العربي بشتى ميادينه اللغوية لخدمة علم الدَلالة الحديث مواكبة لتطوّر العصر والدراسات الحديثة، و من أجل النُهوض بدراساتٍ تُطعّم القديم بالحديث وتقوم على أُسُسٍ جدليّة خِصبة[3].

مصطلح (السيمانتيك) بالأجنبية، الذي أطلقه اللغوي "بريال" سنة 1883م، على تلك الدراسة الحديثة، التي تعنى بجوهر الكلمات في حالاتها الإفرادية المعجمية وحالاتها التركيبية السياقية وآلياتها الداخلية التي هي أساس عملية التواصل والإبلاغ، حظي هذا المصطلح بشيء من الخلاف بين الباحثين العرب المحدثين في تعيين مصطلح عربيّ يقابله. فاهتدى إبراهيم أنيس إلى مصطلح "المعنى" وعنون كتابه: (دلالة الألفاظ) بهذا العنوان[4]، بوصفه مصطلحا ورد في متون الكتب القديمة لعلماء اللغة الذين أشاروا إلى الدراسة اللغوية التي تهتم بمفهوم اللفظ، كالجرجاني، الذي يعرف الدلالة الوضعية، بأنها كون اللفظ بحيث متى

---

[1] كمال محمد بشر، دراسات في علم اللغة (القسم الثاني): 85.

[2] عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية: 61.60.

[3] محمد حسين الصغير، تطوّر البحث الدلالي دراسة في النقد البلاغي واللغوي: ، دار الكتب العلمية، بغداد، 1988م: 108.95.

[4] إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ط2، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 196 م.

أطلق أو تخيل فهم منه معناه للعلم بوضعه[1].واختار (فايز الدّاية) –مقابلاً للسيمانتيك– استعمال دلالةَ (الدَّلالة) الواردة في الكتب اللغوية العربية القديمة وأعطاها صفة المصطلح باسم (علم الدَّلالة), تجنّباً للوقوع في اللّبس.

فآثر اللغويون ترك مصطلح "علم المعنى"، لما حمله من عموم من جهة، ولأنّه لا يحيل الى اشتقاقات فرعية مرنة من جهة أخرى قد نجدها في مادة (الدلالة، ودلّ، والدّال، والمدلول، والمدلولات، والدلالات، والدلالي) وغيرها، ولأنه يرتبط بالعلامات اللغوية وغير اللغوية. و تركوا مصطلح "علم المعاني", لكونه فرعاً من البلاغة وهو علم المعاني[2].

وتمام حسان من بين الدارسين العرب المحدثين الذين استخدموا مصطلح (المعنى) إذ يقول، في سياق حديثه عن العلاقة بين الرمز والدلالة: (ولبيان ذلك نشير إلى تقسيم السيميائيين للعلاقة بين الرمز والمعنى إلى علاقة طبيعية وعلاقة عرفية وعلاقة ذهنية)[3]. وفي حديثه عن العلاقة الطبيعية بين الرمز الأدبي ومعناه يستعمل مصطلحي "الدال والمدلول" في مقام آخر, بقوله: (وهناك طريقة أخرى للكشف عن هذه الرموز الطبيعية في الأدب الطريقة هي عزل الدال عن المدلول أو الشكل عن المضمون، ثم النظر إلى تأثير الدال في النفس بعد ذلك)[4]. ثم أصبح استعمال مصطلح "علم الدلالة"، مرادفاً لمصطلح "السيمانتيك" بالأجنبية، مستقر رأي علماء اللغة المحدثين وتخلوا عن مصطلح "المعنى"، الذي صار منوطا فقط بالدراسة الجمالية للألفاظ والتراكيب اللغوية، وهو ما يخص "علم المعاني" في البلاغة العربية، تجنباً للبس وتحديداً لإطار الدراسة العلمية[5]. وليس هناك إذن خلل في استعمال كلا المصطلحين للتعبير عن الوظائف اللغوية ، مع وجوب تفضيل مصطلح "دلالة" لوصف مجموع ما تؤدَّيه جوانب اللغة من وظائف في سياق الكلام[6].

---

[1] الشريف الجرجاني، التعريفات: 215.

[2] عبد الجليل منقور،علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي: 21– 22.

[3] تمام حسان،الأصول، دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: الهيأة المصرية العامة للكتاب، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد 1988م: 318.

[4] نفسه: 321.

[5] عبد الجليل منقور، المرجع نفسه: 21–22.

[6] عبد الجليل منقور،علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي: 22.

لم يأت المحدثون من علماء اللغة العرب بجديد محض في علم الدلالة ، أو ابتكروا ما لم يكن، أو بحثوا ما لم يسبق إليه. فالأمر الظاهر أننا إذا لاحظنا جهود القدماء قد تكون على العكس ذلك, إذ أنهم هم الذين أشاروا لجمل من الموضوع، أو كتبوا في دلالته، أو كشفوا عن سماته، فكوّنوا بذلك أسسه العامة، ولهم الفضل في مزية الاكتشاف العلمي. وقد كشفت الدراسات اللغوية الحديثة كثيراً من أصول علم الدلالة في كتب ودراسات التراث العربي الإسلامي، مع شيء من الاختلاف في فَهم حقيقة المصطلح وتحديده من (فَرقٍ في المَدخَل أو في أسلوبِ معالجة اللغة)[1].

أقسام الدلالة:

والدلالة عند أهل اللغة والفلسفة والكلام والأصول نوعان: دلالة لفظية، ودلالة غير لفظية، وهي ثلاثة أنواع: وضعية، عقلية، طبيعية (عادية).

[1] نايف خرما، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة : 95 .

يمكن عرضها في مخطط:

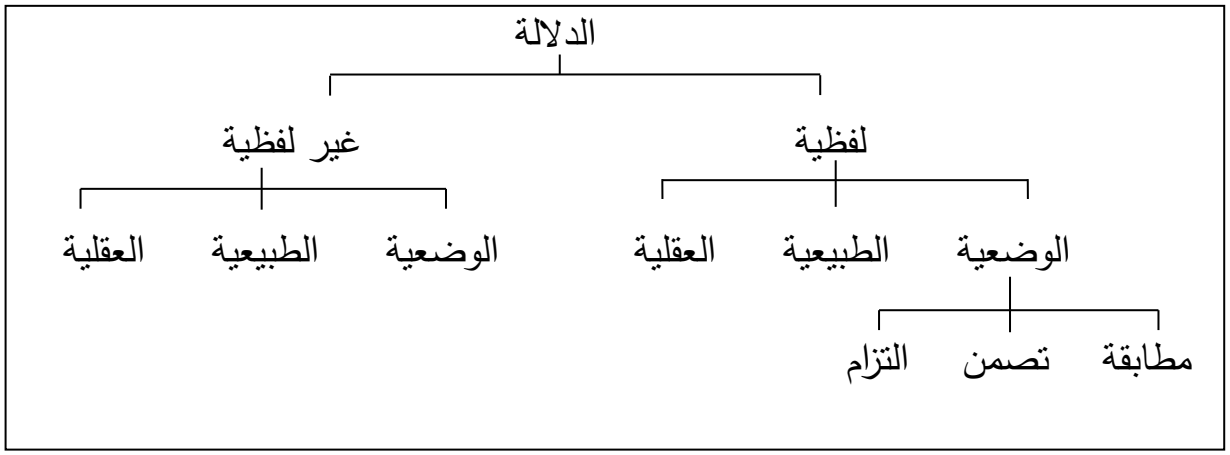

فالدلالة العقليَّة، كدلالة اللفظ المسموع وراءَ الجدار على وجود اللاَّفظ[1].

والدلالة الطبيعية، كدلالة لفظ الصُّراخ على مصيبة نزلت بالصارخ[2] .

والدلالة الوضعية، ككون اللفظ متى أطلق فهم منه معناه، أو هي كون اللَّفظ بحالة ينشأ بصدوره من المتكلم العلم بالمعنى المقصود به[3].

دلالة المطابقة:

دلالة اللفظ على المعنى الذي وضع له، مثل دلالة الإنسان على الحيوان والناطق، ودلالة البيت على مجموع الجُدُر والسقف[4] ودلالة المطابقة هي الدلالة الأصلية في الألفاظ التي

---

[1] قطب الدين محمود بن محمد الرازي: "تحرير القواعد المنطقية", مطبعة الحلبي وأولاده: القاهرة، ط (3)، 1367. ص39.

[2] الشنقيطي محمد الأمين: مذكرة آداب البحث والمناظرة", مكتبة ابن تيمية: القاهرة، د ت، ص13.

[3] محمد رضا المظفر : "المنطق" ، إنشارات فيروزآبادي: قم، ط (11)، 1273، ص 36.

[4] أبو حامد الغزالي:"معيار العلم في المنطق"، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (4)، 1983، ص42.

لأجلها – مباشرة – وضعت معانيها، وسُمِّيَت بالمطابقة لمطابقته – أي: المعنى – للَّفظ، من قولهم: طابقَ النعلُ النعلَ إذا توافقا، والمراد من تطابُق اللفظ والمعنى: هو عدم زيادة اللفظ على المعنى, حتى يكون مستدركًا، أو عدم زيادة المعنى على اللفظ؛ حتى يكون قاصرًا[1]، وكان تعبير المناطقة عن دلالة المطابقة بأنَّها ما يوحي إلى تمام المعنى، ولم يعبروا "بجميع" المعنى, لأن لفظ الجمع يحصل بالتركيب، ما يستلزم تَخصيص المطابقة بالمركب، مع أنَّها عامة في المركب والمفرد كالنقطة[2].

دلالة اللفظ الوضعية بالتضمن:

[1] أبو السعادات حسن بن محمد العطار: "حاشية العطار على شرح الخبيصي"، دار إحياء الكتب العربية، بيروت، د ت، ص 50.

[2] المرجع نفسه، ص50.

هي دلالة اللفظ على جزء مُسَمَّاه، أو جزء المعنى الموضوع له، كدلالة الإنسان على الحيوان أو الناطق[1]، وسميت بدلالة تضمينية, لكون الجزء في ضمن المعنى الموضوع له، والإضافة في دلالة التضمن ودلالة الالتزام من إضافة المسبب إلى السبب.

والعلاقة بين المطابقة والتضمنية: العموم والخصوص المطلق، فإذا وجدت التضمنية، وجدت المطابقة، دون العكس, لجواز أن يكون المعنى بسيطًا لا جُزْءَ له.

أمَّا دلالةُ الالتزام، فهي دلالةُ اللفظ على خارجٍ عن مُسَمَّاه، لازم له لزومًا ذهنيًّا؛ بحيث يلزم من فهم المعنى المطابق فَهْمُ ذلك الخارج اللازم، كدلالة الأربعة على الزوجية[2].

وينقسم اللازم إلى:

1 – لازم عقلي.

2 – لازم عرفي.

وينقسم كذلك إلى:

1 – لازم في الذهن والخارج معًا.

2 – لازم في الذهن فقط.

3 – لازم في الخارج فقط[3].

الدلالة اللفظية العرفية:

---

[1] محمد بن أحمد بن عبدالعزيز بن علي الفتوحي المعروف بابن النجار:"شرح الكوكب المنير المسمى بمختصر التحرير في أصول الفقه": تح: محمد الزحيلي، نزيه حماد، دار إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط (3)، 1991، ج1، ص126.

[2] الشنقيطي محمد الأمين: "المذكرة" ، ص 14.

[3] الجرجاني: "التعريفات"، ص 226.

لا تكون الدلالة اللفظية إلا بتوفر ثلاثة أركان: (اللفظ، وهو نوع من الكيفيات المسموعة، والمعنى الذي جعل اللفظ بإزائه، وإضافة عارضة بينهما هي الوضع، أي جعل اللفظ بإزاء المعنى، على أن المخترع قال: إذا أطلق هذا اللفظ فافهموا هذا المعنى)[1]. فالدلالة الوضعية هي التي يتواضع الناس فيها باصطلاحهم على دلالة شيء ما، وهي الدلالة العرفية أو الاصطلاحية وبعد ذلك فالدلالة الوضعية يجب لإدراكها العلم المسبق بطبيعة الارتباط بين الدال ومدلوله، إذ (لا يتسنى للعقل البشري من تلقاء مكوناته الفطرية ولا الثقافية أن يهتدي إلى إدراك فعل الدلالة إلا إذا ألم سلفاً بمفاتيح الربط بين ما هو دال وما هو مدلول، وهذا الإلمام ليس بفعل الطبيعة ولا هو من مقومات العقل الخالص ولكنه من المواضعات التي يصطنعها المجتمع)[2].

الدلالة الوضعية اللفظية:

لا تلقى إلاَّ على الأسماء مسميات، سواء كانت عينًا قائمة بذاتها، أم صفة في غيرها، فتطلق التسمية على صفات وخصائص ما, بحيث إذا ما ذكر الاسم تواردت صفاتُه وخصائصه تلقائيًّا, وعُلم اسمها تلقائِيًّا إذا ما ذكرت الصِّفَات أو الخصائص، ، فلا يتصور معنى لِاسْمٍ دون مسمى, أي: دون صفات وخصائص تُميِّزه بين الأسماء، وهذا أحد أنواع الدَّلالة، والدَّلالة مفهومها أنَّ أمرًا ما يفهم منه أمر آخر, أي: كون الدال بحيث يُمكن أن يفهم منه المدلول[3].

والدلالة العقلية أو المنطقية

---

[1] عادل الفاخوري، علم الدلالة عند العرب: 16.

[2] عبد السلام المسدي، اللسانيات وأسسها المعرفية: 52.

[3] مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي: "الغرر المثلثة والدرر المبثَّثة"، تح: سلمان إبراهيم بن محمد العيد، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، د ت، ص288.

هي الدلالة التي يتحرك الفكر معها من الحقائق الحاضرة إلى حقيقة غائبة عن طريق المسالك العقلية بمختلف أنواعها[1]. مثل دلالة الدخان على النار، إذ يتم بالعقل استحضار الدلالة الغائبة بحقيقة حاضرة، ولهذا سميت الدلالة المستحضرة بالدلالة العقلية. وتتحدد مسالك رصد الدلالة المنطقية وبهذه المسالك المعتمد عليها يكون البرهان القاطع، الذي يعتمد أساسا على المنطق العقلي، فإذا سألت مثلا عن جنس الحاضرين فأجبت بأن بعضهم ذكور عرفت مباشرة –عقلا– أن بينهم إناث. ومسلك القرائن الراجحة، الذي يفضي إلى تسليم ظني يأخذ في البدء بمعطيات هي بمنزلة "العلامات الدالة" وبواسطة القرائن المنطقية يستكشف "مدلول" تلك العلامات. ومسلك الاستدلال الرياضي، ويعني الانتقال من المعلوم فرضاً إلى المجهول تقديراً[2].

الدلالة الطبيعية:

إذ (يجد العقل بين الدال والمدلول علاقة طبيعية ينتقل لأجلها منه إليه، كدلالة الحمرة على الخجل والصفرة على الوجل)[3]. يتم اقتران الدال بمدلوله اقتراناً طبيعيا على أساس الربط بين حقيقتين ظاهرة وغائبة [4]. ويعود سبب هذا الإرتباط بين الدال والمدلول إلى سنن الكونية التي تسير وفقها الطبيعة، فإذا تكرر الحدث الطبيعي أمكن للعقل المدرك أن يعقد بينه وبين الشيء الذي أحدثه[5].

الدلالة المعجمية:

---

[1] عبد السلام المسدي، اللسانيات وأسسها المعرفية: 47.

[2] نفسه: 50–51

[3] عادل الفاخوري، علم الدلالة عند العرب،: 42

[4] تمام حسان، الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: 319.

[5] عبد الرحمن حبنكة الميداني، ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، تح: حسين مؤنس، دار القلم، دمشق،1993: 26.

المعنى المعجمي الإفرادي هو مدلول التركيب الأول للفظ، أو هو ما ينتج عن علاقات الكلمة بالكلمات الأخرى في المجال الدلالي نفسه[1]، وهذه الدلالة هي الدلالة الوضعية التي تُمثِّل الحقيقة اللغوية عند الأصوليِّين[2].

ولا يُعدل عن الأصل اللغوي إلا بدليل، فلا نَحمل اللفظ على حقيقة أخرى، إلاَّ إذا جاء في اللسان الثاني ما يدل على هذا الحمل، والأصل هو الحقيقة اللغوية، وهو "اللفظ المستعمل فيما وضع له لغة"[3].

والدلالة المعجمية تنشأ بوضع الألفاظ في مجال دلالي واحد أي: تحت مفهوم واحد لِتَتَّضِحَ في داخله علاقات الألفاظ, لعدم المساواة بين الألفاظ ولجود المشترك والمترادف والمتضاد، لأن معاني بعضها لم يكن خالصًا في دلالته على المفهوم في مَجاله الدلالي ولأن المعنى المعجمي هو المعنى الذي يستدعيه اللفظ بعيدا عن العرف الاجتماعي، والمعتقد الديني عند الإطلاق، فإذا تعدد معنى الكلمة المفردة حالَ انعزالها، تعدَّدت احتمالاتُ القصد الذي يعد تعددًا في المعنى ومن إذن الطبيعي أن يكون متعدّدا ومحتملاً، وهاتان الصفتان من صفاته تقود كل منهما إلى الأخرى،.

"والكلمة في المعجم لا تفهم إلا منعزلة عن السياق، وهذا هو المقصود بوصف الكلمات في المعجم بأنَّها مفردات، على حين لا توصف بهذا وهي في النص[4].

إذ أنَّ اللفظ وحده لا يجب أنْ يقوم البحث فيه من حيث إنه لفظ؛ وإنَّما من حيث دلالته، ولا يتصور كخاطر، بل من حيث هيئته التي يُمثلها في التركيب.

---

[1] أحمد مختار عمر: علم الدلالة، ص 14.

[2] محمد بن صالح العثيمين : شرح الأصول من علم الأصول، ص 120.

[3] المرجع نفسه، ص 120.

[4] تمام حسان: "اللغة العربية معناها ومبناها"، ص 323.

فيتحدَّد بالسياق المتواضع عليه معنى اللفظ وحالَ التركيب مع غيرها، والسياق واللحاق أهمُّ عامل لضبط المعنى، وتَحديد الحقل الدلالي لكل لفظ، ونشوء المصطلح نتيجة لجملة من الأفكار التي تتوفر كلُّها دفعة واحدة حال دخوله في الجملة.

الدلالة الاستعمالية:

وهي دلالةُ اللفظ على معناه الحقيقي، أو معانيه المجازية بقرينة ما، يوضحها السياق؛ لأَنَّ الألفاظَ المفردة لا تستعمل لإفادتها مدلولاتها، إلاَّ عند التركيب.

فيتطلب فهم القرآنِ الكريم البحث أولا في المادة اللغوية للَّفظ المراد تفسيره، وذلك من خلال الوقوف على دلالة اللفظ عند نزول القرآن, لايجاد معناه اللُّغوي، ثم الانتقال إلى الاستعمال المتعارف لمعنى للكلمة، بتتبُّع وُرودِها فيه، والاهتداء إلى معانيها الاستعماليَّة في القرآن الكريم، لا سيما أنَّ النظم القرآني اكتسب به قسمٌ من الألفاظ دلالاتٍ خاصة من معانيها العامة، وصار لبعضها دلالة جديدة غير معهودة سابقًا، تطلبها السياق القرآني.

وعلى نَحو من الدقة استعمل قسم من الألفاظ ، أو بهدف التوسع في اللغة، ومما يبرهن على إعجاز المفردة القرآنية أنها صارت تمتاز بصفات لم تعرفها في الاستعمال اللغوي سابقًا، ، من ذلك:

1 – جمال المفردة ووقعها على السمع.

2 – اتساقها الكامل مع المعنى.

3 – اتساع دلالتها لما لا يتسعُ له عادة دلالات الكلمات الأخرى[1].

مثلاً الألفاظ المستعارة ألفاظ موحية، وقد اكتسبت في القرآن الكريم ملامحَ جمالية، أبرزها:

---

[1] ابن وهب الكاتب:"البرهان في وجوه البيان"، تح: أحمد مطلوب، دار المعاني، بغداد,1967: 142.

1 – استخدام الألفاظ الموضوعة للدلالة على الأمور الحسية في الدلالة على الأمور المعنويَّة؛ حتى تَغْدُوَ الثانية كأنها محسوسة ملموسة.

2 – اختيار الألفاظ المتناسقة، والمتآلفة مع بعضها، ومع معانيها[1].

نجد مثلاً "البصيرة": نور القلب الذي يستبصر به، وهي مستعارة من إبصار العين، وجعلت البصيرةُ في القرآن الكريم من اتِّباع الوحي ومن وسائل الهداية إلى الحق، فصارت ألفاظُ القرآن كأنَّها فوق اللغة من خلال سبل استعمالها ووجه تركيبها ، فإن أحدًا من البلغاء لا تَمتنع عليه متى أرادها، ولكن لا تقع له بمثل ما جاءت به في القرآن[2].

فاستحدثَ القرآن الكريم للكثير من الألفاظ دلالةً خاصة, بصبغة إسلامية، لم يكن قبل الإسلام في العربية وجود لها ، ومن ذلك لفظ الوحي، الذي يغلب استعمالُه في الإلهام، نلمس فيه أصل دلالته على السرعة والخفاء، ويتخذ دلالة إسلامية في القرآن مما يوحي به الله – تعالى – إلى رُسله الأنبياء، أما إذا تعلق الأمر بغير الأنبياء، فهو ما يستدعي معنى الإلهام كما في ﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّ مُوسَى أَنْ أَرْضِعِيهِ ﴾[3] ، ﴿ وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنِ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ الشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ ﴾[4] .

وهناك من الألفاظٌ ما يُتجنب استعمالها، ولا يستفي في ذلك إلاَّ الذوق السليم، وهذا موضع عجيب، ولا يبلغ كنهه وسره إلاَّ من كان من أهل التحقيق من المختصين في هذا الباب.

ومثال ذلك لفظ "اللُّب" الذي هو العقل، لم يرد إلاَّ مَجموعًا في القرآن الكريم ، لا مفردًا ولا مثنى، وهذا في مواضع كثيرة[5]، كقوله – تعالى –: ﴿ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾[6] وهذا

---

[1] فتحي أحمد عامر:"المعاني الثانية في الأسلوب القرآني"، لجنة الشؤون الإسلامية، القاهرة، 1975: 96.

[2] مصطفى صادق الرافعي:"إعجاز القرآن"، مطبعة الاستقامة، القاهرة، ط (6)، 1956م: 256.

[3] القصص:7

[4] النحل: 68

[5] الطبري "جامع البيان": ، ج3، ص 91.

[6] البقرة: 269

لأنَّ لفظَ "لب" مركب من حرف "تغليظ" وحرف "قلقة"، والعرب تؤثر سلاسة اللفظ خفته, فإن ثني "لُبَّان"، لم يَفِ بالغرض، لكن "ألباب" تُعطي سلاسةً للفظ، فالهمزة خفيفة ومن أوائل المخارج، والباء خَفَّف من قلقلتها المدُّ، فأَخَفُّ تهجية للَفظ "لب" أن يكون مجموعًا[1].

وممن قال بالاستعمال اللُّغوي شيخ الإسلام ابن تيمية[2]، لأنه واقع في كلام العرب بالضرورة، فما دام اللفظ قد استعملته العرب في منظومها ومَنثورها لمعانٍ مُعينة، احتج به في مواضع النِّزاع، بشرط أن يكون الكلام صادرًا عمن يحتج بلغتهم، ممن كانوا في الحقبة التي سبقت نشوء اللحن وظهور التوليد في اللغة، فما تكلمت به العرب سليقةً يجوز الاحتجاج به، ويفسَّر به كلام الله ورسوله؛ لأَنَّ الوحي إنَّما بلسانها وطرائقها في البيان.

لقد أراد ابن تيمية ألا تصير الألفاظ الشرعية عرضة للميوعة فتؤول حسب أغراض الناس و أهوائهم ،فتَجَرَّد شيخُ الإسلام ابن تيمية لبيان مراد الشارع، بملاحظة مختلف الاستعمالات الشرعية، وبالمقارنة بينها وبين كلام العرب الذين عايشوا فترة التنزيل، أو كانوا قبله أو بعده بقليل, لكي تضبط المفاهيم الشرعية, حتى يسهل تمييز الحق من الباطل. و يقول مُوضحًا المنهجَ الذي ينبغي سلوكه في تفسير كلام الشارع:((المعاني تنقسم إلى حق وباطل، فالباطل لا يَجوز أن يفسر به كلام الله، والحق إن كان هو الذي عليه القرآن فسر به، وإلاَّ فليس كل معنى صحيح يفسر به اللفظ لمجرد مناسبة، كالمناسبة التي بين الرُّؤيا والتعبير، وإن كانت خارجةً عن وجوه دلالة اللفظ، كما تفعله القرامطة والباطنية, إذ دلالةُ اللفظ على المعنى سَمعية، فلا بُدَّ أنْ يَكون اللفظ مُستعملاً في ذلك المعنى, بحيث دلَّ على المعنى به، ولا يكتفي في ذلك بمجرد أن يصلح وضعَ اللفظ لذلك المعنى, إذ الألفاظُ التي يصلح وضعها للمعاني ولم توضع لها لا يُحصي عددَها إلا الله.

وهذا عند من يَعتبر المناسبةَ بين اللفظ والمعنى، كقول طائفة من أهل الكلام والبيان، وأمَّا عند من لا يعتبر المناسبة، فكلُّ لفظ يصلح وضعه لكل معنى، لا سيما إذا علم أنَّ اللفظ الموضوع لمعنى هو مُستعمل فيه، فحمله على غير ذلك لمجرد المناسبة كذبٌ على الله))[3].

---

[1] بليل عبدالكريم:الدلالة اللغوية مقالات من النترنت موقع:http://www.alukah.net

[2] "مجموع الفتاوى": مج 2، ص92

[3] مجموع الفتاوى": مج 2، ص92.

فجاز حمل اللفظ على المعنى إن كان حقًّا في نفسه، ، لأن المعاني التي تفسر بها الألفاظ منها ما هو حق، ومنها ما هو باطل، بشرط أن يكونَ اللفظ مستعملاً في ذلك المعنى، وأن يدل السياق على مراد المتكلم، و إن كان مجرد صالح لأَنْ يفسر به اللفظ، وليس من مقصود المتكلم لم يجز, لأن دلالة اللفظ على المعنى مقصودة عنده.

وفي المقابل إذا كان المعنى خارجًا عن وجوه دلالة اللفظ، فمن أولى ألا يَجوز حمل اللفظ عليه, إذ دلالة اللفظ على المعنى سَمْعِيَّة، سواء كانت العلاقة بينهما هي مجرد المواضعة أم هي المناسبة.

وعليه، فلا بد من مراعاة جملة من الشروط اللاَّزمة لتحديد المعنى المراد فعلاً من طرف المتكلم، والتي أهمها:

1 – التعرف على أسلوب المتكلم في البيان وعادته في الخطاب، وذلك باستقراء مختلف استعمالات الألفاظ ودلالتها على المعاني، ومعرفة الوجوه والنظائر في كلامه.

2 – التعرف على السياق الذي ورد فيه اللفظ بالنظر إلى القرائن الحالية واللفظية, حتى يمكن تحديد مراد المتكلم.

فيجب تفسير لفظ المتكلم على الوجه الذي يفهم منه مراده، لا على مجرد ما يَحتمله اللفظ، ويُبَيِّن شيخُ الإسلام ابن تيمية ذلك بقوله: ((اللفظ إنَّما يدل إذا عُرف لغة المتكلم التي بها يتكلم، وهي عادته وعرفه التي يعتادها في خطابه، ودلالة اللفظ على المعنى دلالة قصدية إرادية اختيارية، فإذا اعتاد أن يعبر باللفظ عن المعنى، كانت تلك لغته.

ولهذا كل من كان له عناية بألفاظِ الرسول ومراده بها، عرف عادته في خطابه، وتبيَّن له من مراده ما لا يتبين لغيره, ولهذا ينبغي أن يقصد إذا ذكر لفظ من القرآن والحديث أن يذكر نظائر ذلك اللفظ, ماذا عنى بها الله ورسوله؟ فيعرف بذلك لغة القرآن والحديث وسنة الله ورسوله التي يخاطب بها عباده، وهي العادة المعروفة من كلامه، ثم إذا كان لذلك نظائر في

كلام غيره، وكانت النظائر كثيرة، عُرِفَ أنَّ تلك العادة واللغة مشتركة عامة، لا يختص بها هو – صلَّى الله عليه وسلَّم – بل هي لغة قومه))[1].

ففهم النصوص عامة لا يكون على الوجه الصحيح إلاَّ بمحاولة الكشف عن معانيها من داخلها، مع مراعاة حال المتكلم والمخاطب والزمن، ومن البحث في نظائرها في كلام المتكلم بها.

وقد نتج عن التفسيرٌ الخاطئ لمراد الشارع عدم اتِّخاذ النصوص الشرعية هي الأصل ، فقد ذهب كثيرٌ من المتأخرين إلى حمل ألفاظِ الشارع على ما اعتادوه في عرفهم من المعاني، ظنا منهم أن ذلك هو مراده، والأمر ليس كذلك، فتَختلف مدلولات الألفاظ باختلافِ الحال والزَّمان، فلا بد من اعتبار حال المتكلم والمخاطب, إذ الكلامُ يَختلف بحسب حالين ومخاطبين وزمانين، وما لم يكن ذلك عند التفسير، غاب التمييز بين مراد الشارع ومراد قومه بتلك الألفاظ، وتعرضت له الاصطلاحات من التطور.

ولذلك على ضوء النُّصوص الدَّالة على كلام الله ورسوله وكلام العرب الذين عاصروا التنزيل،لا يَجوز تفسيرُ كلامهما إلا على ذلك، كما لا يَجوز إدخالُ معانٍ غريبة على الألفاظ التي استعملها الشارع، أو جاءت في كلام العرب، ثم الاحتجاج بها في مواضع الاختلاف.

الدلالة التأويلية:

[1] ابن تيمية: كتاب الإيمان، ص104.

انتشرت مَقالة المجاز والتأويل، وحمل لفظ التأويل من المعاني ما لَم يكن له عصر النبوة ولا الصحابة بعد شيوع علم الكلام ، فقسم البعض من المفسرين التأويل إلى صحيح وفاسد.

وردت ألفاظٌ في القرآن الكريم وجب حملها على السياقُ – لدى البعض – لتوجيه معناها بخلاف الظاهر السابق إلى الفهم, لأنَّ بين ألفاظِ القرآن الكريم يَحمل من الوجوه الدلالية، التي يظهرها التأويل والاستنباط الكثير.

وتتعلق ظاهرة التأويل دائمًا بالنص الديني، في مُختلف الملل، وهو مجالٌ أتاح له البحث عن المعاني الدقيقة للألفاظ، وما أكثرَها في النُّصوص الدينية!

فالتأويل من بين أهم وسائل البحث والكشف عن مراد المتكلم، وطريقة لمعرفة ما تعنيه ألفاظه، ولا يكون ذلك إلاَّ بمراعاة أصول اللغة، فلا يكون إلا بدليل أو قرينة توجب صرف المعنى الظاهر الأصلي إلى غيره، وإلاَّ بَطَلت الثقة باللغة ومهمتها[1].

فالتأويل هو الكشف عن صورة المعنى الأول، أو شرح المعنى الثاني، والبلوغ به إلى غايته من الفكرة.

والدلالة التأويلية هي إحالة دلالةِ اللفظ من دلالته الحقيقية إلى الدلالة المجازية، وقد عُدَّ المجاز المعتمد على القرينة وضعًا تأويليًّا.

وقد يكون هو التفسير لِمَا تَؤُول له الكلمة مع السياق واللحاق، وهذا أقربُ إلى الحق، فالجانب اللغوي على قَدْرٍ كبير من الأهمية في العمل التأويلي؛ لأنَّ دليل التأويل لا يتحصل إلا بالبحث في حقائق الاستعمال للألفاظ؛ للتوصل إلى حكم صحيح، يتجلى من خلال مدى صحة التأويل؛ لذلك لا بُدَّ من نظر المؤول إلى اللفظ والدلالة معًا، وإلى المعنى الكلي الذي يؤديه السياق؛ لأن الأسلوب يغير من مدلول اللفظ، وكذلك إدراك الحقيقة والمجاز، والحذر من الألفاظ المشتركة، بمعرفة دقيقة للاستعمالات اللغوية، وضرورة التمرس باتِّجاهات الفرق

[1] يوسف القرضاوي: "من محاذير التفسير سوء التأويل"، مجلة إسلامية المعرفة، العدد (8)، 1997م، ص 109.

الكلامية؛ لأنَّهم في اتجاهاتهم الخاصة يؤثرون في سَيْر الدلالة اللفظية، وتأويلاتهم يترتَّبُ عليها الوصول إلى أحكام تخدم منهجهم.

وقد أشار الشاطبي إلى ما يجب مراعاته في المؤول إليه ليصح حكمه[1]:

- بأن يكون راجعًا إلى معنى صحيح في الاعتبار، متفق عليه في الجملة.
- وأن يكون موضعُ اللفظ قابلاً للمعنى المؤول إليه من الناحية اللغوية، بوجه من

وجوه الدلالة، حقيقيةً، أو مجازية، أو كناية، جريًا على سنن العربية، وما تدُلُّ عليه أسباب نزول الآية.

. الدلالة الصرفية:

[1] أبو إسحاق الشاطبي: "الموافقات" ، ج3، ص 99.

دلالة على المعنى الوظيفي الذي تفيده الصيغة أو القالب الصرفي الذي يتعلق الهيئة التي توضع عليها المادة اللغوية باعتبار عدد حروف الكلمة وترتيبها، وضبطها وزيادتها وإثباتها أو حذف بعضها، ويكون بذلك القالب الصرفي[1] متضمناً الهيئة والتصرف والمعنى الوظيفي, أي أنها قوالب لمجموعة من الألفاظ غير محدودة، من خلال ذلك نجد أن معنى الصيغة في أقسام الكلم يوجد في الاستعمالات اللغوية الاسمية أو الفعلية. وغير ذلك فإنه غير واضح منه الأشكال المتصورة للفظ الواحد مثل الضمائر, أي أن الصيغة لا تكون إلا على ما تجب فيه الصياغة، أو تكون فيه المطابقة لأصل الكلمة، فمثلا: ضارب ومضروب وغيرها من الكلمات مصوغة من ضرب، والصيغة واضحة فيها، أما في الضمائر مثلا (تاء الفاعل، وأنت، وهو) ونحوها فلا تتصور الصياغة فيها، ويتعذر معرفة أصلها الذي صيغت منه، وهذا ما يجعل الصيغة تقتصرعلى الأسماء والصفات والأفعال، وتخرج الضمائر والظروف والخوالف والأدوات بنوعيها الاسمية والحرفية، من مفهوم الصيغة.[2] ثمّة فرق بين الصيغة والميزان الصرفي للكلمة الواحدة يدور حول معيار من الحروف يعرف به عدد حروف الكلمة وترتيبها، وما فيها من حركات وسكنات وأصول وزوائد ,أي أن هذه الصيغة للكلمة جاءت لتدل على معانٍ معينة ومحدودة، ويبنى الميزان الصرفي من المباني الصرفية ما يمثل الصورة النهائية للمادة اللغوية، فمثلاً صيغة الأمر للفعل (ضَرَبَ) هي (اِضرِب)، لكن عندما نتناول الفعل (وقى) وهو من أفعال باب ضرب، تصبح صياغته (قِ)، وعند مقارنة الحرف (قِ) في نظيره في الصيغة، نجد أن ما يوازيه من حروف الصيغة هو العين المكسورة (ع)، وعند السّؤال عن صيغة الفعل (قِ)، يكون الجواب: هو من صيغة (أفعِل)، وإذا سألنا أيضاً: لماذا تقف العين المكسورة إزاء الفعل في صورته؟ فإن الجواب يكون في أن العين المكسورة تعبر عن الميزان، ولا تمثل الصيغة، لذا نجد الفرق بين الصيغة من حيث

---

[1] تمام حسان : اللغة العربية: معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1978م، ص111، ص133

[2] الأستراباذي، رضى الدين محمد بن حسن، شرح شافية ابن الحاجب، دار الكتب العلمية، د . ت، ج1، ص2؛ وابن الأثير، ضياء الدين محمد بن محمد بن عبد الكريم، المثل السائر، تقديم وتعليق أحمد الحوفي وبدوي طبانة، دار نهضة مصر للطبع، د . ت، ج2، ص168, والعلوي، يحيى بن حمزة، الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وحقائق الإعجاز، مطبعة المقتطف، مصر، 1914، ج2، ص131؛ واستيف أولمان، دور الكلمة في اللغة، دار غريب للطباعة، القاهرة، 1997، ص75 وما بعدها.

إنهامبنى صرفي، والميزان من حيث هي مبنى صوتي، وما لذلك من أهمية قصوى للتفريق بين علم الصرف وعلم الأصوات.[1] وثمة حالة تتفق فيها الصيغة مع الميزان، كما في المثال (ضَرَبَ) و(اِضرِب)، فالصيغة تحمل القيمة الدلالية، أما الميزان الصرفي فيعبر عمّا طرأ على الكلمة من تغيير أو حذف، ويدخل في نطاق الدرس الصرفي الخالص.[2]

الدلالة النحوية:

وهي مجموع العلاقات القائمة بين الكلمات في الجملة حسب مواقعها ، وقد اعتبر العرب القدامى أن الدلالة الصوتية والصرفية أجزاء للدلالة النحوية، حيث ربط ابن جني البعد البنيوي للدلالة النحوية التي تشكل عنده بالصوت والصيغة والمعنى.[3] و أشار الجرجاني مثلاً إلى أن النظم هو توخي معاني النحو في معاني الكلم وإن توخيها في متون الألفاظ، ورأى ابن قيّم الجوزية الدلالة التركيبية عندما عدّ اللفظ قبل أن يعقد والتركيب بمنزلة الأصوات التي لا تفيد شيئاً، وإنما تفيد معنى جديداً بعد تركيبها.[4]

م ما قال به تشومسكي حول البنية العميقة والبنية السطحية لا يختلف عن هذه الآراء في الربط بين الصورة الصوتية والصورة الذهنية , فقد أشار الجرجاني في الدلائل إلى أن الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وهذه الأغراض كامنة فيها ليكون هو المستخرج لها، وأن المعيار الذي لا يبين نقصان كلام ورجحانه حتى يعرض عليه المقياس الذي لا يعرف صحيحاً من سقيم حتى يرجع إليه.

الدلالة السياقية:

---

[1] تمام حسان، اللغة العربية: معناها ومبناها، ص144، ص145.

[2] عبد الحميد هنداوي، الإعجاز الصرفي في القرآن: دراسة نظرية تطبيقية، ط1، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 2001، ص28.

[3] ابن جني، الخصائص، ج1، ص184؛ والسيوطي، المزهر في اللغة، ج1، ص41؛ والجرجاني، دلائل الإعجاز، ص35، ص259.

[4] ابن قيم الجوزية، شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أبي بكر الدمشقي، أعلام الموقعين عن ربّ العالمين، مراجعة وتعليق عبد الرؤوف سعد، مكتبة الحاج عبد السلام بن محمد بن شقرون، القاهرة، د. ت، ج3، ص238.

أشار اللغويون والأصوليون إلى الدلالة التي يقصدها المتكلم ويفهمها السامع عبر الحدث الكلامي تبعاً للظروف المحيطة بها، فمثلاً أصحاب التفسير ربطوا بين معاني الآيات وأسباب التنزيل، وأشاروا إلى الحقيقة والمجاز والخصوص والعموم، وربطوا ذلك بسياق الكلام،[1] حيث إن الألفاظ لدى إلى هنا الأصوليين هي دليل الحكم على صحة الفكر أو خطئه، وأما المجاز فيحدده سياق الحال أو استعمال مجتمع ما حسب الزمان والمكان. ونظرية المقام لدى القدامى تعبر عن القرينة التي تتناول المجاز والاستعارة، وهذا الذي ذكرناه أشار إليه مالينوفسكي ودي سوسير كما أشرنا إليه في جهودهما في نظرية السياق.[2]

في ضوء ما ذكرناه نقترح أن يكون هناك مراجعة فعلية للتراث العربي الإسلامي في مجال اللسانيات، ولا سيّما أن ثمة علماء كثيرين لهم باع طويل في التخصصات اللغوية في اللغات الأجنبية كالإنجليزية والفرنسية، ولهم وعي تام بحقيقة اللغة العربية في مستوياتها المتعددة، أما المقترح الثاني فينصب على تأصيل الدراسات الغربية في ضوء التراث القديم، بمعنى قراءة جديدة للتراث نستطيع عبرها معرفة مكنون هذا التراث من أفكار يمكن أن تكون أساساً في المعرفة اللغوية وبيان اجتهادات الغربيين في موضوع اللسانيات من حيث دراسة اللغة من المنشأ وحقيقة اللغة ووظائفها وأهدافها، والعلاقة بين اللغة والفكر واللغة والثقافة، وتأثير اللغة في الاتصال بين الناس وأهمية الكلمة في النص وتحليل النصوص بما يحقق قصد المتكلم، وغيرها من النظريات المتعلقة باللغة الإنسانية ولا سيما العربية وكونها لغة القرآن الكريم.

[1] انظر: ابن جني، الخصائص، ج3، ص247 .

[2] قدور أحمد محمد:مبادئ اللسانيات، دار الفكر، دمشق، 1997م، ص290.

نظريات دراسة المعنى ومناهجه:

-النظرية الإشارية:

تعد أولى مراحل النظر العلمي في نظام اللغة مسار علم الدلالة الحديث ، يرجع الفضل في تمييز أركان المعنى وعناصره، النتائج التي توصل إليها فرديناند دي سوسير في أبحاثه اللسانية التي خص بها الإشارة اللغوية باعتبارها "الوحدة اللغوية المتكونة من دال ومدلول، الدال هو الإدراك النفساني للكلمة الصوتية والمدلول هو الفكرة أو مجموعة الأفكار التي تقترن بالدال"[1] . أغلبهم أطلق على هذه النظرية مصطلح "النظرية الاسمية في المعنى (theory of meanings naming) التي تنظر إلى الدلالة على أنها هي مسماها ذاته.

وبفصل العالمين الإنجليزيين أوجدن وريتشاردز اللذان اشتهرا بمثلثهما الذي يميز عناصر الدلالة بدءا بالفكرة أو المحتوى الذهني ثم الرمز أو الدال، وانتهاء إلى المشار إليه أو الشيء الخارجي.

الفكرة– المحتوى الذهني

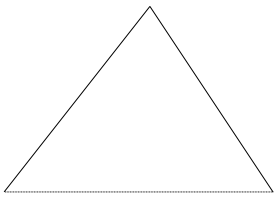

الشيء الخارجي– المشار إليه الرمز – الكلمة

وأعطى للمبحث الدلالي دفعة يتولد عنه نظريات جديدة وأفكار مهمة، إن الدراسات الدلالية المتأخرة تناولت في مباحثها مثلث أوجدن وريتشاردز أحد عناصر المثلث بتحليل عميق ومنها ما تناولت العناصر الثلاثة كلها استناداً على أن "معنى الكلمة هو إشارتها إلى شيء غير نفسها وهنا يوجد رأيان:

أ–رأي يرى أن معنى الكلمة هو ما تشير إليه.

[1] ميشال زكريا، الألسنية. علم اللغة الحديث، ص178–180.

ب–رأي يرى أن معنى الكلمة هو العلاقة بين التعبير وما يشير إليه.

فدراسة المعنى على الرأي الأول تقتضي الاكتفاء بدراسة جانبين من المثلث وهما جانبا الرمز والمشار إليه. وعلى الرأي الثاني تتطلب دراسة الجوانب الثلاثة لأن الوصول إلى المشار إليه يكون عن طريق الفكرة أو الصورة الذهنية"[1].

وعلى أساس هذا التقسيم نشأت نظريات المدلول التي تناولت أنواع الدلالة وأقسامها، كما برزت نظريات عكفت على دراسة الإشارة اللغوية وأحصت أقسامها، وفي إطارها نشأت فكرة العلامة أو السمة مما ساهم في ميلاد علم جديد هو علم العلامية أو السيميولوجية.

[1] أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص55.

2-النظرية التصورية:

في مستوى آخر من مستويات الدراسة الدلالية، تظهر النظرية التصورية، فإذا كانت النظرية الإشارية قد اهتمت دراسة الإشارة كأساس للوصول إلى دراسة ما يتعلق بها من عناصر المعنى، فإن النظرية التصورية ترتكز المعنى الموجود في الذهن أي على مبدأ التصور الذي يمثله ، وهي تعود إلى الفيلسوف الإنجليزي (جون لوك) (القرن السابع عشر) الذي سماها النظرية العقلية ونادى فيها بأن استعمال الكلمات يجب أن يكون الإشارة الحساسة إلى الأفكار. والأفكار التي تمثلها تعد مغزاها المباشر الخاص"[1].

لأن "الكلمة تشير إلى فكرة في الذهن وأن هذه الفكرة هي معنى الكلمة"[2]فقد أطلق بعض الباحثين على هذه النظرية اسم النظرية الفكرية.

ونتيجة لكون النظرية التصورية تجريدية ، فإن العلماء المتأخرين أسسوا أفكارهم على معطيات حسية تقع تحت الملاحظة والمشاهدة، وأرجعوا الدلالات كلها إلى تلك التصورات التي تحقق الأثر العلمي. ولقد أسس (تشارلز بيرس) نظريته البراجماتية واعتبرت امتداداً للنظرية التصورية: "رأى بيرس أن تصورنا لشيء ما يتألف من تصورنا لآثاره العملية، فالتيار الكهربي مثلا لا يعني مرور موجة غير مرئية في مادة ما، وإنما يعني مجموعة من الوقائع مثل إمكان شحن مولد كهربي أو أن يدق جرس، وأن تدور الآلة، وإذن فمعنى كهرباء هو ما تفعله، وإذن فالتصورات المختلفة التي تحقق نتيجة عملية واحدة إنما هي تصور واحد أو معنى واحد، والتصورات التي لا ينتج عنها آثار لا معنى لها"[3].

---

[1] أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص57.

[2] محمود فهمي زيدان، في فلسفة اللغة، ص96.

[3] نفسه، ص97.

3-النظرية السلوكية:

نشأة النظرية السلوكية كان إثر التجديد الذي طبع النظرية التصورية الذي يستبعد الأفكار المجردة، وتمثل ، وقد خضع أصحاب هذه النظرية للمنحى العلمي الذي طغى على ساحة البحث وقتذاك. وهو اتجاه يعتمد على الملاحظة والمشاهدة، لأن عهد العلوم التجريدية النظرية لا يمد يفيد البحث اللدلالي، وأعطت هذه النظرية السلوكية اهتماماً للجانب الممكن ملاحظته علانية وهي بهذا تخالف النظرية التصورية التي تركز على الفكرة أو التصور[1]. إن حصول الدلالة البحث عن ماهيتها , أدى بالعالم اللغوي الأمريكي (بلو مفيلد) إلى البحث عن الدلالة في السلوك اللغوي الظاهر وهجر الاتجاه العقلي ، وبعد تحقق الأفكار التي مال إليها (بلومفيلد) تجلى الاتجاه السلوكي لدى هذا العالم وقد "عرف معنى الصيغة اللغوية بأنه الموقف الذي ينطقها المتكلم فيه، والاستجابة التي تستدعيها من السامع فعن طريق نطق صيغة لغوية يحث المتكلم سامعه على الاستجابة لموقف. هذا الموقف وتلك الاستجابة هما المعنى اللغوي للصيغة"[2]. يتطلب الأخذ كذلك بالمقام للقول بمبدأ المثير والاستجابة. "فدلالة صيغة لغوية ما إنما هي المقام الذي يفصح فيه المتكلم عن هذه الدلالة والرد اللغوي أو السلوكي الذي يصدر عن المخاطب"..[3] أن النظر إلى المقام أو حال الخطاب يساعد على الخصوص في:

1 . استكشاف مرجع الصيغ اللغوية للقول.

2 . اختيار وإيثار تأويل بعينه في حالة الكلام الملبس أو المبهم.

3 . استكشاف قيمة القول (تهديد، وعد، وعيد (...)...).

4 . تحديد خاصة القول (هل هو موسوم أو غير موسوم) صيغ لغوية خاصة بالفلاحين مثلاً"[(4)]..

والنظرية السلوكية كشفت عن ظواهر جديدة ودفعت بالبحث الدلالي خطوات نحو

---

[1] محمود فهمي زيدان، في فلسفة اللغة ص59

[2] المرجع نفسه، ص 61.

[3] سالم شاكر، مدخل إلى علم الدلالة، ص 26.

[4] المرجع السابق، ص 28.

الأمام ذلك أن الأخذ بمبدأ دراسة الأفعال الكلامية القابلة للملاحظة والمشاهدة، لم يحدد دلالة الصيغة اللغوية

ومع كل ما طرأ على النظرية السلوكية منتطور، بقيت هناك ثغرات علمية واضحة لم تستطع النظرية السلوكية سدها، مما ترك الباب مفتوحا لميلاد اتجاه آخر في الدرس الدلالي حاول الإجابة عن الدراسة والبحث فيما تعلق بتحديد علمي موضوعي دقيق للدلالة وطرق ضبطها.

4 . النظرية السياقية:

إن وحداته النظام اللغة متشابكة العلاقات ، ويسير دائما على التجديد والتغيير في بنياته المعجمية والتركيبية، فأصبح تحديد دلالة الكلمة يحتاج إلى ما يحيط بها مجموع الظروف والعوامل – السياقات– التي ترد فيها، وهذا ما نادت به النظرية السياقية التي نفت عن الصيغة اللغوية دلالتها المعجمية، يقول مارتيني: "خارج السياق لا تتوفر الكلمة على المعنى"[1].

يعد منهج النظرية السياقية من المناهج الأكثر موضوعية ومقاربة للدلالة،لأنه يقدم نموذجاً فعلياً لتحديد دلالة الصيغ اللغوية، وقد تبنى كثير من علماء اللغة هذا المنهج منهم العالم (وتغنشتين) . (Wittgenstein) الذي صرح قائلاً: "لا تفتش عن معنى الكلمة وإنما عن الطريقة التي تستعمل فيها"[2] إن هذه الطريقة التي تستعمل فيها الكلمة هي التي تصنف دلالة هذه الكلمة ضمن القيم الحافة التي تتحدد معها أو الصور الأسلوبية الدلالة الرئيسية ، لأن السياق يوفر عوامل إضافية تشارك الدلالة المعجمية للكلمة في تحديد الدلالة العامة التي قصدها المتكلم يقول ستيفن أولمن: "السياق وحده هو الذي يوضح لنا ما إذا كانت الكلمة ينبغي أن تؤخذ على أنها تعبير موضوعي صرف أو أنها قصد بها أساساً؛ التعبير عن العواطف والانفعالات"[3]. اللغوي وقد توصل العلماء إلى تمييز بين أربعة أنواع من السياق:[4].

1 . السياق اللغوي.

2 . السياق العاطفي الانفعالي.

3 . سياق الموقف أو المقام.

4 . السياق الثقافي أو الاجتماعي.

---

[1] سالم شاكر، مدخل إلى علم الدلالة، ص 31.

[2] د.موريس أبو ناضر ، مدخل إلى علم الدلالة الألسني، ص 33، مجلة الفكر العربي المعاصر، العددج رقم 19/18،السنة 1982.

[3] دور الكلمة في اللغة: ستيفن أولمن، ترجمة محمد كمال بشير، ص 63.

[4] د.أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 69.

5 . النظرية التحليلية:

تهتم بتحليل الكلمات إلى مكونات وعناصر ومحددات، فالمحدد الدلالي يقوم بتخصيص معنى شامل لكل تركيب، انطلاقاً من الدلالات الفردية للمورفامات التي تؤلفه وتبعاً للطريقة التي تتألف بها هذه المورفمات[1] ,والمميز يشرف على تلك الوظيفة التمييزية ويقتضي ذلك وجود تضاد بين الوحدات المميزة من ذلك التضاد الصوتي القادر على التمييز بين كلمتين من حيث المعنى كالتمييز بين الكلمتين: (تاب) و(ناب) فوجود التاء في (تاب) مكان النون في (ناب) قد ميز بين دلالة هاتين الكلمتين.[2] ويقوم المحدِّد النحوي بوظيفة التمييز بين دلالتين لصيغة واحدة تأخذ إحداها في التركيب وظيفة "الفعلية" والأخرى وظيفة "الفاعلية, ذهب إلى ذلك العالم دي سوسير بحيث نظر إلى المعنى على أساس أنه مجموع تقابلات الصيغة المنتجَة مع بقية الصيغ الأخرى "فكل لغة تنتظم في حقول دلالية، وكل حقل دلالي له جانبان: حقل معجمي وحقل تصوري. ومدلول الكلمة مرتبط بالكيفية التي تعمل بها مع كلمات أخرى في نفس الحقل المعجمي لتغطية أو تمثيل الحقل الدلالي. وتكون كلمتان في نفس الحقل الدلالي إذا أدى تحليلها إلى عناصر تصورية مشتركة وبقدر ما يكثر عدد العناصر المشتركة بقدر ما يصغر الحقل الدلالي"[3].

َ

[1] د.ميشال زكريا، الألسنية (علم اللغة الحديث)، المبادئ والأعلام، ص 213.

[2] المرجع السابق، ص 238.

[3] د.عبد القادر الفاسي ، اللسانيات واللغة العربية، ص 370.